

الجاردريان: خوف الاتحاد الأوروبي من الهجرة عاد - لكن الصفقة المزرية مع تونس ليست وسيلة لمعالجتها



نشرت صحيفة الجاردريان البريطانية مقالاً للكاتبة ناتالي توتشي انتقدت فيه مقاربة أوروبا فيما يتعلق بمخاوفها المتزايدة من الهجرة غير الشرعية من خلال تمويل الأنظمة الاستبدادية مثل نظام قيس سعيد في تونس للحد من الهجرة.

وتقول الكاتبة في مستهل مقالها إن الذعر بدأ يملك الحكومات الأوروبية بشأن الهجرة مرة أخرى. حتى الآن هذا العام كان هناك ما يقرب من 120 ألف من الوافدين «غير النظاميين». وسافر معظم هؤلاء الأشخاص عبر تونس وليبيا وإلى إيطاليا. وهو أعلى رقم منذ عام 2017، بعد عام من قيام الاتحاد الأوروبي - خوفاً من رد فعل شعبي عنيف - باتفاق مشكوك فيه أخلاقياً مع تركيا، حيث وجه €6 مليار يورو إلى أنقرة مقابل موافقة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان على منع 3.5 مليون لاجئ، معظمهم نزوحاً بسبب الحرب في سوريا، من الوصول إلى أراضي الاتحاد الأوروبي.

وأشارت الكاتبة إلى خشية القادة في بعض البلدان، مثل النمسا وألمانيا، من رد فعل قومي عنيف آخر، لافتة إلى الصعود الكبير في شعبية الأحزاب المتطرفة المناهضة للمهاجرين في تلك الدول.

ومع ذلك، لا يزال لغز الهجرة الأوروبي عالقاً كما كان منذ منتصف عام 2010. وبعد أن فشلت في التغلب على انقساماتهم الداخلية والاتفاق على نظام من شأنه أن يوازن بين إدارة الحدود الإنسانية و«نقل» طالبي اللجوء داخل الاتحاد الأوروبي، تسعى الحكومات مرة أخرى إلى تفريغ المشكلة من خلال الاستعانة بمصادر خارجية لها في البلدان الفقيرة مقابل المال.

قد يجادل البعض بأنه على الرغم من كونه مثيراً للجدل، فقد نجح نهج تركيا بشكل جيد. ومع ذلك، فإن تركيا هي الاستثناء وليس القاعدة. ولم تكن تلك الصفقة فقط في مصلحة أردوغان، مالياً وسياسياً - بالنظر إلى دعم أنقرة للمعارضة السورية - فإن الدولة التركية لديها القدرة على استضافة ملايين اللاجئين. وليس لدى أي بلد آخر من بلدان عبور المهاجرين أو منشئهم نفس القدرة أو الإرادة، كما أنه لم يعرض عليها المبلغ النقدي نفسه.

صفقة مع تونس

ومع ذلك، وحسب ما تصيف الصحيفة، فإن هذا الواقع لا يمنع الاتحاد الأوروبي من السعي لتكرار التجربة مع عدد من البلدان في شمال وجنوب الصحراء الكبرى. وقد سافر وفد رفيع من الاتحاد الأوروبي إلى تونس الشهر الماضي للتوقيع على صفقة هجرة على غرار تركيا مع الحكومة التونسية، منها 255 مليون يورو فورية لتونس (105 مليون يورو للمعدات والتدريب و 150 مليون يورو للدعم المالي) بالإضافة إلى 900 مليون يورو أخرى بشرط أن تتوصل إلى صفقة مع صندوق النقد الدولي.

من بعض النواحي، هذه الصفقة تمثل استمراراً لسياسة الاتحاد الأوروبي الحالية لإبرام اتفاقيات تعاون أمني وعسكري مع بعض البلدان الأفريقية على أمل أن تقوم أيضاً، من خلال دعم قدرتها على التعامل مع الإرهاب وتعزيز حدودها، بكبح جماح الهجرة. لكن هذا النهج اجتذب عن حق إدانة المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان، الغاضبين من التعذيب والانتهاكات التي يعاني منها المهاجرون العائدون إلى ليبيا أو المحتجزون فيها على وجه الخصوص.

عودة تونس لعهد الاستبداد

ولفتت الصحيفة إلى أن تونس، في عهد الرئيس قيس سعيد، عادت مؤخراً إلى الاستبداد، وحلت البرلمان وقمعت المعارضة. واستهدفت النظام المهاجرين صراحة، وفي بعض الحالات أبعدهم إلى الصحراء بدون ماء أو طعام. ومن المفارقات أن سعيد يتبنى نظريات المؤامرة العرقية نفسها حول المهاجرين الأفارقة جنوب الصحراء مثل اليمين المتشدد في أوروبا والولايات المتحدة.

ومع ذلك، إذا كان الهدف من سياسة الهجرة الأخيرة في أوروبا هو نفسه كما كان دائماً - إبقاء حدود أوروبا مغلقة - فإن تطيرها جديد. إدراكاً منها أن توزيع مبالغ غير مشروطة على زعيم مثل سعيد يثير الدهشة في أوروبا والولايات المتحدة، حولت بروكسل السرد بعيداً عن الحد من الهجرة عبر تدابير أمن الحدود إلى واحدة ظاهرياً لمعالجة المشاكل الاقتصادية التي تدفع الناس إلى الهجرة في المقام الأول.

وتقول الكاتبة إن تركيز الاتحاد الأوروبي على التنمية للحد من الهجرة يتجاهل كيف تساعد الهجرة في التنمية وليست عملية بالنظر إلى عدم الاستقرار السياسي في إفريقيا.

ونوّهت الكاتبة إلى أن اتفاقية الاتحاد الأوروبي لا تفرض أي شروط سياسية على المساعدة، على غرار نهج الصين. لكن الصين أقل تأثراً بعدم الاستقرار في إفريقيا بينما تتأثر أوروبا.

وترى الكاتبة أن التخلي عن الحقوق والقواعد والقانون في التعامل مع إفريقيا هو أمر غير مبدئي وغير أخلاقي وغير عملي بالنسبة لأوروبا.